

## أثر آليات الحوكمة على ربحية المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة ٢٠٠٥م - ٢٠١٦م

عبدالهادي عبدالرحيم طاشكندي

قسم الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية

المستخلص: تهتد الدراسة إلى بيان أثر آليات الحوكمة على ربحية المصارف الإسلامية بدول مجلس التعاون الخليجي. واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ٢٤ مصرفًا إسلاميًا في خمس دول من دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة ٢٠٠٥م-٢٠١٦م، من خلال تحليل نموذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الديناميكي باستخدام طريقة العزوم المعممة "Generalized Methods of Moment (GMM System)، وقد تم استخدام مقياسين للتعبير عن الربحية هما: العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة قوية بين متغيرات الحوكمة والربحية للمصارف الإسلامية بدول مجلس التعاون الخليجي؛ حيث وجدت أن عدد أعضاء الهيئة الشرعية تؤثر إيجابًا على ربحية المصارف الإسلامية، بينما نجد أن كلاً من حجم مجلس الإدارة وعدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة تؤثر سلبيًا على الربحية، كما أظهرت النتائج أن كلاً من حجم المصرف ونسبة كفاية رأس المال والسيولة النقدية ومعدل الفائدة تمثل محددات إيجابية مؤثرة على ربحية المصارف الإسلامية.

الكلمات الدالة: حوكمة الشركات، الحوكمة الشرعية، الربحية، المصارف الإسلامية، دول مجلس التعاون الخليجي.

تصنيف JEL: C3, C23, G3, P43

تصنيف KAUJIE: L33, T4

## مقدمة

وفي ظل الأهمية الكبيرة للبنوك، ونظرًا لتعدد أصحاب المصالح معها، فإن الممارسة الحقيقية لنظام الحوكمة لهو أمر ضروري لتحسين ثقة المستثمرين في النظام المصرفي، إذ يمكن أن يؤدي سوء حوكمة الشركات إلى فقدان ثقة الأسواق في قدرة المصارف على إدارة الأصول والخصوم بشكل صحيح بما في ذلك الودائع، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى أزمة سيولة أو خطر التدافع (Bank Run)، كما حصل في حالة مصرف الاعتماد والتجارة الدولي (BCCI) عام ١٩٩١م، وبنك بارينجز عام ١٩٩٥م، (ISRA, 2014: pp.71-177).

أما صناعة الخدمات المالية، فقد شهدت الصناعة المالية الإسلامية نموًا متسارعًا في العقود الأخيرة وانتشارًا في أكثر من ٧٥ دولة، وصاحب ذلك زيادة الاهتمام بالتمويل الإسلامي وبالخدمات المالية العالمية كالبانك الدولي خصوصًا بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة عام ٢٠٠٨م، وأصبح ينظر إليها على أنها يمكن أن تكون بديلاً للمؤسسات التقليدية في تقديم التمويل نظرًا لما تتمتع به من خصوصيات على مستوى استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي (الهاشل، ٢٠١٥م: ٢-٣).

فعلى الرغم من قصر عمر المصرفية الإسلامية مقارنة بالمؤسسات التقليدية، إلا أنها حققت نجاحات كبيرة، وزاد الطلب على خدماتها في الدول الإسلامية وغيرها حتى وصل إجمالي أصول تلك المصارف حول العالم في نهاية عام ٢٠١٧م أكثر من ١,٧ تريليون دولار أمريكي (Thomson Reuters, 2018/19: p.44)، وحازت المصارف الإسلامية على مراتب متقدمة في دول مجلس التعاون الخليجي في الصناعة المالية

حظي مفهوم الحوكمة باهتمام كبير من قبل المنظمات الدولية، خاصة بعد الأزمات التي شهدتها الاقتصاد العالمي خلال العقود القليلة الماضية أبرزها، أزمة الأسواق المالية في آسيا عام ١٩٩٧م، وتصاعد قضايا الفساد المالي والإداري في العديد من الشركات الكبرى، مما أدى إلى إفلاسها مثل فضيحة شركة "Enron" عام ٢٠٠١م، وأزمة "Worldcom" عام ٢٠٠٢م، وكذلك الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام ٢٠٠٨م، كل تلك الفضائح الناتجة عن سوء إدارة الشركات أبرزت أهمية الحوكمة كنظام أمثل للتخفيف من حده هذه المشكلات.

توصلت العديد من الدراسات (Erkens, 2012; Sharfman, 2009) أن سوء الحوكمة، مثل عدم كفاءة مجلس الإدارة على مراقبة الإدارة التنفيذية، وعدم نزاهة المدراء التنفيذيين يدفعان في اتجاه ارتفاع مخاطر القطاع المالي. وتزداد أهمية الحوكمة في المصارف مقارنة بالشركات الأخرى نظرًا لطبيعتها الخاصة التي لها تأثير مباشر في الأسواق المالية خاصة بعد التطورات السريعة في الأسواق المالية العالمية التي نجمت عن عوامة التدفقات المالية والتكنولوجيا وغيرها من العوامل التي أدت إلى ارتفاع حجم المخاطر على مستوى القطاع المصرفي<sup>(١)</sup>. فالمصارف من أهم مكونات النظام المالي والمحرك الرئيس لتمويل النشاط الاقتصادي، كونها تعمل على جمع الأموال المدخرة من الأفراد والمؤسسات التي لديها فائض مالي وتوظيفها لتلبية الحاجيات الاستهلاكية والاستثمارية للوحدات الاقتصادية التي لديها عجز مالي.

(١) تختلف المصارف عن باقي الشركات المساهمة لأن انهيار المصارف يؤثر على دائرة أكثر اتساعًا من الأشخاص ويؤدي إلى إضعاف النظام المالي مما يكون له آثارًا سيئة على الاقتصاد برمته.

### ١. إشكالية البحث

من خلال العلاقة بين ربحية وحوكمة المصارف الإسلامية تكمن مشكلة هذه الدراسة في الإجابة عن التساؤلين التاليين:

- ماهي مساهمة آليات الحوكمة في ربحية المصارف الإسلامية؟
- ماهي أهم الخصائص الأخرى المؤثرة على ربحية المصارف الإسلامية بدول مجلس التعاون الخليجي؟

### ١-١. فرضيات الدراسة

وللإجابة على إشكالية الدراسة سيقوم الباحث باختبار الفرضية التالية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية ممثلة بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وكل من المتغيرات التالية: حجم مجلس الإدارة، وعدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، وعدد أعضاء الهيئة الشرعية، وحجم المصرف، والحسابات الاستثمارية، ونسبة كفاية رأس المال، والسيولة النقدية، ومعدل الفائدة، ومعدل التضخم، والأزمة المالية العالمية.

### ٢-١. أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها كما يلي:

- تسليط الضوء على معايير الحوكمة الصادرة عن الهيئات الدولية الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي.
- تحليل أثر متغيرات الحوكمة على ربحية المصارف الإسلامية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي.
- إبراز مساهمة الحوكمة في رفع كفاءة المصارف الإسلامية بدول مجلس التعاون الخليجي.

الإسلامية خاصة إذ استحوذت على حوالي ٦٨٣ مليار دولار أمريكي؛ أي ما نسبته (٤٣,٨%) من إجمالي أصول الصناعة المالية الإسلامية حول العالم في عام ٢٠١٧م (IFSB, 2018: p.9).

تأتي المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول الخليجية المهمة بالتمويل الإسلامي، إذ تستحوذ على نحو (٤٦,٥%) من إجمالي الأصول المصرفية في المنطقة (أقل من ٢٠١٦م: ٤٧%)، تليها الإمارات العربية المتحدة بنسبة (٢١,٢%) (أعلى من ٢٠١٦م: ٢١%) ثم الكويت بنسبة (١٣,٦%) (أقل من ٢٠١٦م: ١٣,٩٩%) ثم دولة قطر (١٣,٦%) (أعلى من ٢٠١٦م: ١٣%) ثم مملكة البحرين (٣,٨%) وأقل نسبة كانت من نصيب سلطنة عمان (١,٣%) (IFSB, 2018: pp.12-13) (IFSB, 2017: pp.9-10)، وتشكل حصة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في هذه الدول ما لا يقل عن (١٥%) من إجمالي الأصول<sup>(٢)</sup>.

وبالتالي فإن تطبيق قواعد الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية أصبح أكثر إلحاحًا لتتماشى مع منظومة المعايير الدولية وتطبيقاتها، خاصة عندما تتعلق أهداف الحوكمة في طمأنه المساهمين على قدرة مجلس الإدارة في تعظيم قيمة المؤسسة المالية وإدارة مواردها بكفاءة للحصول على أعلى عائد لاستثماراتهم، وفي الوقت نفسه طمأنة المساهمين والمودعين وباقي الأطراف ذات المصلحة بأن جميع أنشطة المصرف ومعاملاته متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال وجود الهيئة الشرعية التي تعتبر حلقة الوصل بين مجلس الإدارة وأصحاب المصلحة بالمصرف (Grais and Pellegrini, 2006: p.5).

(٢) صندوق النقد العربي على الرابط الإلكتروني:

<https://www.amf.org.ae/ar/content> صندوق النقد العربي يعد دراسة حول انعكاسات تنامي صناعة الصيرفة الإسلامية على إدارة السياسة. تاريخ الدخول: الثلاثاء ٢٧ مارس ٢٠١٨م ٣٢:٧م.

## ٣-١. منهج الدراسة

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في بناء الإطار النظري من الدراسة، وفي عرض وتحليل مفهوم حوكمة الشركات والحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية. كما اتبعت المنهج التجريبي باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي لتقدير أثر تطبيق قواعد الحوكمة على ربحية المصارف الإسلامية بدول مجلس التعاون الخليجي بطريقة تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الديناميكي وباستخدام طريقة تقدير المعممة العزوم (Generalized Method of Moments (GMM System)).

## ٢. الدراسات السابقة

توجد العديد من الدراسات التي تناولت متغيرات الأداء المالي والربحية بالمصارف الإسلامية إلا أن عددًا قليلاً منها اهتم بالحوكمة المصرفية وعلاقتها بالربحية، ومن أهم هذه الدراسات ما يلي:

دراسة (Tasawar, Roszaini, 2017) التي هدفت إلى تحديد أثر رأس المال الفكري على محددات الأداء المالي للمصارف الإسلامية، واشتملت عينة الدراسة على ٦٤ مصرفاً إسلامياً تعمل في ١٨ دولة خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١١م، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها وجود العديد من المحددات التي تؤثر على الأداء المالي في البنوك الإسلامية كحجم البنك، ومستوى المخاطر، ودرجة التعقيد، وعمر الإدراج. ووجود علاقة إيجابية بين الأداء المالي وكفاءة رأس المال استناداً إلى العائد على الموجودات.

ودراسة (أبو وادي، ٢٠١٧م) التي هدفت إلى تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الإسلامية الأردنية، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية لعينة مكونة من ثلاثة مصارف إسلامية خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤م، وتم قياس متغير الربحية من خلال معدل العائد على حقوق الملكية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تأثير

حجم المصرف؛ ونسبة رأس المال، ومعدل النمو في الناتج المحلي، ومعدل النمو في عرض النقد على ربحية المصارف الإسلامية الأردنية.

كذلك دراسة (Chowdhury and Rasid, 2016) التي هدفت إلى تحديد أهم محددات الأداء المالي للمصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي، باستخدام التقنيات القياسية لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية التي اشتملت على طريقة تقدير الآثار الثابتة والعشوائية (fixed and random effects) وطريقة تقدير (GMM System) استعملت الدراسة بيانات سنوية لعينة مكونة من ٢٩ مصرفاً إسلامياً خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٣م، وتوصلت إلى أن حجم البنك، وتمويل السهم، وسعر البترول لها تأثير إيجابي على ربحية البنوك الإسلامية بدول مجلس التعاون الخليجي، بينما متغير معدل كفاءة العمليات ومتغيرات الاقتصاد الكلي مثل عرض النقود، والتضخم لها تأثير سلبي على معدل العائد على الأصول.

وقامت دراسة (بورقبة وغري، ٢٠١٥م) بتحديد العلاقة بين متغيرات حوكمة الشركات والأداء المالي للمصارف الإسلامية المتمثلة في العائد على الأصول كمتغير تابع، وتركز الملكية وحجم مجلس الإدارة وعدد اللجان في المجلس، وعدد أعضاء الهيئة الشرعية، وحجم المصرف كمتغيرات مستقلة، واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ١٢ مصرفاً إسلامياً موزعة على دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة ٢٠٠٥م-٢٠١٢م، وتوصلت إلى وجود علاقة قوية بين متغيرات الحوكمة والأداء للمصارف الإسلامية محل الدراسة، حيث أظهرت النتائج أن هناك علاقة إيجابية بين العائد على الأصول وكل من حجم مجلس الإدارة، وتركيبه مجلس الإدارة، وكذلك عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية.

ودارسة (Ramiz and Mangla, 2010) التي هدفت إلى تحديد أوجه المقارنة بين متغيرات حوكمة الشركات على أداء المصارف الإسلامية والتقليدية في باكستان، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير واضح لحوكمة الشركات على أداء القطاع المصرفي الباكستاني سواء الإسلامي أو التقليدي. كما توصلت إلى أن وجود أعضاء الهيئة الشرعية يؤثر في الأداء المالي للمصارف الإسلامية ممثلاً في العائد على حقوق الملكية.

ما تمتاز به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة تتبع هذه الدراسة الدراسات السابقة وتكملها وتختلف عنها من عدة نواح منها: أن هذه الدراسة تجمع بين الجانب النظري الذي يوضح مفهوم الحوكمة من منظور إسلامي في المصارف الإسلامية بصورة متكاملة من كافة جوانبه وعلاقتها بالربحية، وذلك من حيث التطرق إلى ماهية الربحية وطرق قياسها، بالإضافة إلى العوامل المؤثرة على الربحية للمصارف الإسلامية، في حين أن الدراسات السابقة ركزت على جانب معين وأغفلت جوانب أخرى، والجانب التطبيقي القياسي وذلك من خلال قياس أثر آليات الحوكمة على ربحية المصارف الإسلامية، كما تتميز الدراسة بكونها عينة الدراسة والمكونة من ٢٤ مصرفاً إسلامياً جميعها تعمل بدول مجلس التعاون الخليجي والتي تعتبر أهم منطقة لصناعة المالية الإسلامية حول العالم، بالإضافة إلى ذلك، تتميز الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث الأفق الزمني والتي كانت ما بين ٢٠٠٥م-٢٠١٦م، فهي بذلك تمتاز بحدائه المعطيات، كما تتميز الدراسة بعدد المتغيرات المستخدمة والنموذج الإحصائي للتأكد من ثبات النتائج.

ودارسة (الحمد، ٢٠١٣م) التي هدفت إلى دراسة المحددات الداخلية لربحية البنوك الإسلامية الأردنية، من خلال مؤشرين هما: العائد على الأصول وهامش الربحية، واستعملت الدراسة بيانات سنوية لسلسلة زمنية خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠م باستخدام طريقة القياس Multiple linear regression، وتوصلت الدراسة إلى أن العائد على الأصول يتأثر إيجاباً وبدلالة إحصائية بكل من: كفاية رأس المال، ومخاطر الائتمان، وكفاءة الإدارة. كما توصلت الدراسة إلى أن مخاطر الائتمان والإيرادات من الفوائد وكفاءة إدارة المصاريف التشغيلية تؤثر إيجاباً وبدلالة إحصائية على هامش الربحية للبنوك الإسلامية الأردنية.

وهدف دراسة (Niu, 2012) إلى قياس أثر حوكمة الشركات على ربحية البنوك التقليدية في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال مؤشري العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، واستعملت الدراسة تقنيات السلاسل الزمنية المقطعية بطريقة (GMM System) خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٠-٢٠٠٩م، وتوصلت الدراسة إلى عدم تأثير متغيرات حوكمة الشركات على الربحية، بينما يتضح تأثير كفاءة العمليات والمخاطر الائتمانية على ربحية البنوك التقليدية في أمريكا.

أما دراسة (Asma, et al., 2011) فهذهت إلى قياس محددات الربحية للمصارف الإسلامية في ماليزيا، حيث تم اختبار تأثير مجموعة من المتغيرات الداخلية والتي تضمنت كفاية رأس المال، والمخاطر الائتمانية، والسيولة، وحجم المصرف، ومصاريف الإدارة، واستعملت الدراسة بيانات ربع شهرية لسلسلة زمنية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩م لعينة مكونة من ٩ مصارف إسلامي باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (Generalized Least Square)، وتوصلت الدراسة إلى أن حجم المصرف هو المتغير الوحيد الذي يؤثر إيجاباً على ربحية المصارف الإسلامية في ماليزيا.

### ٣. الإطار النظري للحوكمة في القطاع المصرفي

#### ٣-١. مفهوم الحوكمة

حظي مصطلح الحوكمة باهتمام كبير مع بداية التسعينات من القرن العشرين من قبل العديد من الاقتصاديين والسياسيين والمنظمات الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التي أصدرت مبادئ حوكمة الشركات، والتي تم اعتمادها من قبل البنك الدولي (WB) وصندوق النقد الدولي (IMF) عام ١٩٩٩م، ولجنة بازل (BCBS) التي أصدرت المبادئ الأساسية للحوكمة في المؤسسات المصرفية، كما قامت كل من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) بإصدار المبادئ الإرشادية الوحيدة المتوفرة لتعزيز حوكمة الشركات في المؤسسات المالية الإسلامية.

#### ٣-١-١. تعريف حوكمة الشركات

لقد تُرجمت كلمة (Corporate Governance) إلى عدة مصطلحات مثل الحكم الرشيد، أو الإدارة الحكيمة أو النزاهة، والحكم المؤسسي. وقد تعددت التعريفات لهذا المصطلح على حسب وجهة النظر للجهة التي تتبنى تقديمها، حيث عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2004: p.11) على أنها: "مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة، ومجلس إدارتها، والمساهمون والأطراف الأخرى التي لها اهتمام بالشركة، كما أنها توفر هيكلًا يتم من خلاله وضع أهداف للشركة ووسائل تحقيقها وآلية مراقبة أداؤها".

أما جمعية (Cadbury, 1992) فعرفت الحوكمة بأنها: "الأسلوب الذي يحقق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وبين الأهداف الفردية والمشاركة من

جهة أخرى، وأن إطار حوكمة الشركات يشجع على الاستخدام الأمثل للموارد ويحث على توفير نظم المحاسبة والمساءلة عن إدارة هذه الموارد، والهدف من وراء ذلك هو التقريب قدر الإمكان بين مصالح الأفراد والشركات والمجتمع".

يقول (Charlery, 1994) إن الحوكمة تتمركز على إشكالية الوكالة التي تركز على فرضية تضارب المصالح بين المساهمين والإدارة والأطراف ذات العلاقة (-Principal Agent Problem (PAP)، حيث يسعى كل طرف منهم إلى تعظيم مردوديته، ولحل هذه الإشكالية تقدم الحوكمة مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى إعطاء المديرين الحوافز المادية ليكون التسيير وفق مصالح موكلها، أو بتوفير المعلومات الملزمة للمساهمين لتمكينهم عن طريق ممثلهم في مجلس الإدارة من توجيه ومراقبة سير الشركة.

وقد تزايدت أهمية الحوكمة خلال العقود القليلة نتيجة لاتجاه كثير من الدول الرأسمالية إلى الاعتماد على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة وذات طابع استمراري للنمو الاقتصادي؛ ومع اتساع المشروعات أخذت الملكية تنفصل عن الإدارة وشرعت تلك المشروعات في البحث عن رؤوس أموال استثمارية أقل كلفة من غيرها، فاتجهت إلى القطاع المالي (مركز أبو ظبي للحوكمة، ٢٠١٣م: ٦)، ومما ساعد على ذلك انتشار العولمة المالية وتحرر الأسواق المالية وتعدد حاملي أسهم الشركات، ودفع اتساع حجم الشركات وصعوبة مراقبة عملياتها بسبب انفصال الملكية عن الإدارة إلى ضعف آليات الرقابة على المديرين، وإلى وقوع كثير من الشركات في أزمات مالية بسبب الفساد المالي والإداري.

### ٢-٣. الحوكمة في القطاع المصرفي

"تتمثل الحوكمة من المنظور المصرفي في الطريقة التي تُدار بها أعمال وشؤون المصرف من قبل مجلس إدارته والإدارة التنفيذية، وبما يؤثر في تحديد أهداف المصرف ومراعاة حقوق المستفيدين من التمويل وحماية حقوق المودعين" (المعهد المصرفي المصري، د. ت: ٢).

### ١-٢-٣. تعريف حوكمة المصارف

هناك عدة تعريفات لحوكمة المصارف منها: "هي الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقاً للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين" (عبد الرزاق، ٢٠٠٩ م: ٨٠). كما عرفها (Charcham, 2005: p.9) بأنها: "النظام الذي تتم بموجبه إدارة المصارف ومراقبتها ابتغاء تحقيق أهدافها، فهو النظام الذي يتعاملون بموجبه مع مصادر رؤوس الأموال؛ المساهمون والمستثمرون المؤسسون". ومع ازدياد التعقيد في نشاط الجهاز المصرفي أصبحت عملية مراقبة إدارة المخاطر من قبل السلطات الرقابية غير كافية، وبالتالي أصبحت المراقبة المباشرة من قبل المساهمون ومن يمثلهم في مجلس إدارة أي مصرف ضرورة لسلامة الجهاز المصرفي.

### ٢-٢-٣. أهمية الحوكمة في القطاع المصرفي

تزداد أهمية الحوكمة في المصارف والمؤسسات المالية مقارنة بالشركات الأخرى نظراً لطبيعتها الخاصة التي لها تأثير مباشر في الأسواق المالية، حيث أن إفلاس المصارف لا يؤثر على الأطراف ذات المصلحة فحسب؛ بل ويؤثر على استقرار القطاع المصرفي ومن ثم على الاقتصاد ككل، كما

### ٢-١-٣. مبادئ حوكمة الشركات الصادر عن منظمة

#### التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

ظهرت حوكمة الشركات نتيجة لدورها المهم في التقليل من حدة مشكلة المالك والمدير (PAP) والتي أرسى قواعدها كل من (Jensen and Meckling, 1976) حيث افترض أن الصراع حتمي بين الملاك والإدارة، والتي تنشأ نتيجة عدم وجود تناسق وتكامل للمعلومات بين الوكيل والأصيل، ولحل هذه الإشكالية صدر في عام ١٩٩٩م عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجموعة من المبادئ والقواعد كمرشد للحكومات في تطبيق الحكم الرشيد للشركات العامة أو الخاصة، بهدف ضمان حقوق كافة الأطراف ذات العلاقة، وتم تحديثها في عام ٢٠٠٤م ومما تضمنته هذه المبادئ ما يلي: (OECD, 2004: pp. 17-24).

- حماية حقوق المساهمين من خلال تأمين أساليب نقل الملكية وتسهيل ممارسة حقوقهم.
- توفير المعاملة المتساوية لكافة المساهمون حيث يتعين أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المنصفة لكافة المساهمين بمن فيهم الأقلية والمساهمون الأجانب.
- ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات لتحقيق الإفصاح والشفافية في كافة الأمور الأساسية المتعلقة بالشركة بما فيها الوضع المالي والتنظيمي والتنفيذي.
- وضع القواعد والإجراءات المتعلقة بسير العمل داخل الشركة والمراقبة الفعالة لأداء الإدارة التنفيذية والتأكيد على مسؤولية مجلس الإدارة تجاه الشركة والمساهمين.
- حماية حقوق أصحاب المصالح المختلفة الذين لهم علاقة بالشركة.

- مراقبة مراكز المخاطر التي يتصاعد فيها تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين والمرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة التنفيذية.
- التأكد من أن سياسات التعويضات تتسق مع ثقافة المؤسسات المصرفية ومع الأهداف الاستراتيجية للبنك ومع بيئة الرقابة.
- توافر الشفافية والإفصاح في كافة أعمال وأنشطة المصرف والإدارة، وفي التقارير الصادرة عنها.
- ينبغي على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية فهم الهيكل التشغيلي للمصرف من خلال مدى الالتزام بالعمل وفق التعليمات والقوانين السارية والتي قد تُحدِّد من شفافية المصرف.

### ٣-٤. عوامل تنفيذ الحوكمة في المصارف

لكي يتم تطبيق الحوكمة المصرفية بشكل جيد لا بد من توافر عوامل أساسية وهي:

- العوامل الداخلية: هي القوانين أو القواعد التي تحدد كيفية اتخاذ القرار وتوزيع السلطات داخل المصرف بين الجمعية العامة، ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بما يؤدي إلى التقليل من التعارض بين مصالح هذه الأطراف.
- العوامل الخارجية: وتتمثل في البيئة العامة للاستثمار في أي دولة والذي يتضمن على سبيل المثال القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي كقوانين: سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية وغيرها، وكفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم، ووجود الأجهزة الرقابية في إحكام الرقابة على المصارف، وإلى عناصر أخرى تتضمن أصحاب المصالح والشركات الخاصة والمهنيين من المراجعين والقانونيين والمحاسبين (Fawzi, 2003: p.4).

أن تطبيق الحوكمة الجيدة في المصارف سيؤدي إلى زيادة الكفاءة التشغيلية من خلال تخفيض تكاليف المدخلات وتعظيم أرباح المخرجات، وبالتالي تعظيم القيمة السوقية للمصارف بما يضمن لها النمو والاستمرارية.

### ٣-٢-٣. مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية

أصدرت لجنة بازل (BCBS) في عام ١٩٩٩م المبادئ الأساسية لتعزيز حوكمة الشركات في المؤسسات المصرفية كأول وثيقة لمساعدة الجهات الرقابية في الدول المختلفة في حث المصارف على اتباع قواعد حوكمة سليمة، وذلك بهدف تحسين جهود جميع الدول في تقييم هياكل الحوكمة وتحسين جودة الرقابة السليمة، وقد نُقحت هذه المبادئ من قبل اللجنة عدة مرات آخرها في يوليو ٢٠١٥م وذلك استجابة للتطورات الهامة التي طرأت على الأسواق المالية والتشريعات الرقابية نتيجة للدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية، ويمكن تلخيص أبرز هذه المبادئ كما يلي: (BCBS, 2015: pp. 7-34)

- ينبغي أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين لشغل مناصبهم، ولديهم فهم واضح عن دورهم في حوكمة الشركات، مع قدرتهم على إصدار القرارات والأحكام المناسبة لإدارة شؤون المصرف.
- وضع الأهداف الاستراتيجية للمصرف من قبل مجلس الإدارة ومتابعتها.
- توزيع المسؤوليات من قبل أعضاء مجلس الإدارة ووضع قواعد وحدود واضحة لها، والمساءلة والمحاسبة لجميع العاملين على حد سواء.
- ينبغي على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية إيجاد نظام فعال للرقابة الداخلية في المصرف.

المصارف الإسلامية، وعليه يُعرف الباحث الحوكمة في المصارف الإسلامية بأنها: النظام الذي يدور حول حُسن إدارة المؤسسات المالية من خلال التطبيق الحازم لأنظمة الرقابة الداخلية واتباع سياسات الإفصاح والشفافية بهدف حماية المساهمين والمودعين وأصحاب المصالح ذات العلاقة بالمؤسسة، مع وجود هيئة شرعية مستقلة داخل هيكل المؤسسة للإشراف والرقابة على جميع أعمال المؤسسة للتأكد من مطابقتها تلك الأعمال لأحكام الشريعة الإسلامية.

٤-١-١. إطار حوكمة الشركات في المصارف الإسلامية

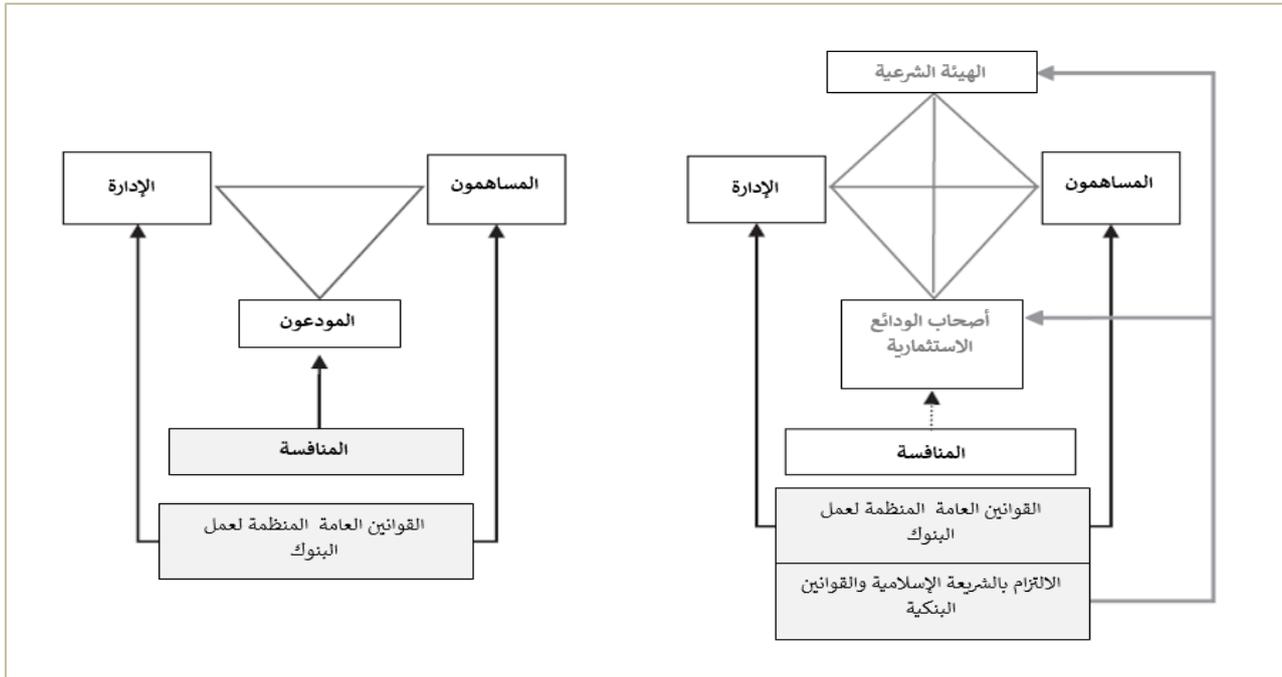
وتلعب السلطات التنظيمية بصفها سلطة خارجية دوراً أساسياً في تفعيل وإرساء الحوكمة في المصارف، وذلك من خلال تحديد البيئة القانونية والتنظيمية لحوكمة جيدة في المصارف، وتقوم السلطات الإشرافية بإجراءات الإشراف والمتابعة لفعالية نظام حوكمة الشركات والتحقق من الالتزام بالأنظمة.

#### ٤. الحوكمة في المصارف الإسلامية

##### ٤-١. مفهوم حوكمة المصارف الإسلامية

لا يكاد يختلف تعريف الحوكمة للمصارف الإسلامية عن نظيرتها التقليدية إلا في البعد الشرعي الذي تمتاز به

شكل (١): الهيكل التنظيمي للحوكمة في المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية



المصدر: (Nienhaus, 2007) من تعريب الباحث.

عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2004)، والتي تركز على أربعة مبادئ رئيسة تتمثل في "العدالة، والمسؤولية، والمساءلة، والشفافية". وإجمالاً، فإن هذا المعنى متوافق مع ما جاءت به الشريعة الإسلامية في

تحظى حوكمة الشركات بالأهمية نفسها لكل من قطاعي الخدمات المالية التقليدية والإسلامية؛ حيث إن المصارف الإسلامية كالبنوك التقليدية شركات مساهمة، يلزمها ما يلزم من تطبيق مبادئ حوكمة الشركات الصادرة

### أولاً: المساهمون

وهم الأشخاص الطبيعيين أو شخصيات اعتبارية (شركات مساهمة) الذين يمتلكون الشركة (أو المصرف) كل حسب نصيبه في رأس مال الشركة، والذي يكون في شكل أسهم، ومن الطبيعي أن يسعى الملاك إلى حماية مصالحهم وتعظيم قيمة الشركة وزيادة أرباحها، ويكون لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة وذلك من خلال اجتماع الجمعية العمومية، يُضاف إلى مسؤولية المساهمين في المصارف الإسلامية تعيين أعضاء الهيئة الشرعية، فبخلاف البنوك التقليدية يقع على عاتق المساهمون في المصارف الإسلامية تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للتأكيد على استقلاليتهم عن مجلس الإدارة.

### ثانياً: مجلس الإدارة

هيئة مكونة من عدد من الأعضاء سواء كانوا منتخبين من قبل المساهمين أو معينين يتولون الإشراف بشكل مشترك على أنشطة المؤسسة المالية، وتتمثل مهمتهم الرئيسية في وضع الاستراتيجية العامة للمصرف وتحديد أهدافه وسياسته الاستثمارية والتمويلية، وتعيين الإدارة التنفيذية خاصة منصب المدير التنفيذي، ومتابعة ومراقبة أداء الإدارة من خلال لجنة إدارة المخاطر، ولجنة التدقيق الداخلي وغيرها من اللجان. وتسعى أيضاً إلى حماية وضمان حقوق جميع المساهمين بصورة عادلة ومتساوية إذ أنهم يمثلون حملة الأسهم (الملاك) مع الأخذ في الاعتبار حماية حقوق أصحاب المصالح الأخرى، ويقترح (Jensen,1993:p.865) أن يكون العدد الموصى به لحجم

مجلس الإدارة ما بين ٧ إلى ٩ أعضاء.

كما يضم في عضويه المجلس مجموعة من الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين والمستقلين الذين يتمتعون بالخبرة والمهارات المختلفة التي تساعدهم في مراقبة أداء المصرف،

مقاصدها لحفظ المال، حيث تجمع حوكمة الشركات في الإسلام بين ضرورة الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، مع الاعتراف في الوقت نفسه بدافع الربح وتعظيم ثروة المساهمين وتحقيق عوائد مستقرة لأصحاب الودائع الاستثمارية، ورعاية مصالحهم بعدالة وحماية حقوقهم من خلال الإفصاح والشفافية (ISRA,2014: p.763).

إلا أن المصارف الإسلامية تختلف شكلاً ومضموناً عن البنوك التقليدية من الناحية العقائدية والأخلاقية التي لا يمكن التنازل عنها وإلا فقد المصرف إسلاميته، وبين الشكل (١) أعلاه، التركيبة الأساسية للحوكمة في القطاع المصرفي، حيث تتضمن البنوك التقليدية أربعة أطراف تتمثل في المساهمين ومجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية وأصحاب المصالح الأخرى، أما في المصارف الإسلامية فيزيد عن البنك التقليدي بطرف خامس يتمثل في هيئة الرقابة الشرعية في هيكلها التنظيمي، مهمتها التأكد من مدى التزام أعمال المصرف بأحكام الشريعة الإسلامية مع مراعاة حقوق المودعين خاصة أصحاب الحسابات الاستثمارية، لأن المودعين في المصارف الإسلامية يتعرضون إلى مخاطر أعلى من تلك الموجودة في البنوك التقليدية<sup>(٣)</sup>، فطريقة عمل الودائع في المصارف الإسلامية تعني المشاركة في النتائج المالية من توظيف الأموال (Nienhaus, 2007: p.129).

### ٤-١-٢. الأطراف الرئيسية ذات المصالح بحوكمة المصارف الإسلامية

يمكن القول أن هناك أطراف رئيسية تؤثر وتتأثر في التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة المصارف وهم<sup>(٤)</sup>:

(٣) تتعرض المصارف الإسلامية لمخاطر معينة ترتبط بالعقود الشرعية التي تستخدمها وتشتمل على: مخاطر الائتمان، ومخاطر الاستثمار في رؤوس الأموال، ومخاطر السوق، ومخاطر معدل العائد، ومخاطر السيولة، ومخاطر التشغيل والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، (IFSB-1, 2005).

(٤) في هذا الإطار يمكن الرجوع إلى: غلاب (٢٠١١م)، ودرويش (٢٠٠٧م)، وعلي وشحاته (٢٠٠٧م) وأبو حمام (٢٠٠٩م)، و (ISRA (2014)

#### ٤-٢. المبادئ التي تمتاز بها المصارف الإسلامية

إن الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها في إطار تقديم الخدمات المالية هو ما يُميز المصرف الإسلامي عن غيره، وبالتالي لا يمكن في ضوء غياب هذا الالتزام التمتع بالمصادقية الشرعية لجذب المستثمرين والاحتفاظ بهم، وتعد مراعاة حقوق أصحاب الحسابات الاستثمارية والرقابة الشرعية أهم خصائص حوكمة المصارف الإسلامية، نظرًا لسعيها إلى تحقيق السلامة الشرعية لمنتجات وأنشطة المصارف، وأيضًا الحفاظ على سمعتها ومصداقيتها، ورفع مستوى الالتزام الشرعي بها (El Hawary, et al., 2004).

#### ٤-٢-١. حقوق أصحاب الحسابات الاستثمارية

باعتبار أن أساس التعامل بين البنوك التقليدية والمودعين يقوم على مبدأ الفائدة الثابتة المحددة مسبقًا (الربا) وبالتالي فإن المودعين في البنوك التقليدية تقل مخاطرتهم لأن أموالهم مضمونة من قبل البنك، ولا يتحملون مع المساهمين نتائج استثمارات البنك، أما في المصارف الإسلامية فأساس التعامل يقوم على أساس العلاقة التعاقدية المبنية على المشاركة في الربح والخسارة، وهذا يعني أن المودعين في المصارف الإسلامية يتحملون مخاطر عالية خاصة المخاطر المرتبطة باستثمارات المصرف، أي أن مخاطر الاستثمار التي يتحملها صاحب حساب الاستثمار تشبه المخاطر التي يتحملها المساهمون في هذه المصارف، وبما أن أصحاب الحسابات الاستثمارية ليس لهم حق في إدارة المصرف، ولا يوجد من يمثلهم في هيكل إدارة المصرف، فقد يؤدي استثثار المساهمين بالسلطة إلى حماية مصالحهم وتجاهل أصحاب الحسابات الاستثمارية، وهو ما يستلزم من المصارف الإسلامية في تطبيقها للحوكمة حماية حقوق المساهمون وأصحاب الحسابات الاستثمارية على حد سواء (ISRA, 2014: p.772).

ويتراوح العدد الموصى به لعدد الأعضاء المستقلين للمجلس الموحد عن عضوين أو ثلث الأعضاء أيهما أكثر.

#### ثالثًا: الإدارة التنفيذية

هي الجهة المسؤولة عن تقديم التقارير إلى مجلس الإدارة عن الأداء في المصرف، ومدى تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي وضعها مجلس الإدارة (بما في ذلك أرباح للمساهمين)، وبالتالي فإنه يسعى إلى حماية أصول المصرف وتعظيم قيمتها في السوق من خلال تقديم المعلومات للمساهمين وأصحاب المصلحة بإفصاح وشفافية، وتخضع إلى المساءلة في نهاية المطاف عن تنفيذ خطط العمل الموضوعية؛ أي أنها تعتبر حلقة الوصل بين مجلس الإدارة وبقية الأطراف الأخرى، وتمثل الإدارة التنفيذية الناجحة العنصر الأساسي لنجاح أي شركة أو مؤسسة، لذلك يجب العناية في اختيار الكفاءات المؤهلة والنزيهة لإدارة الشركة حتى يحققوا رغبات المساهمين ومجلس الإدارة.

#### رابعًا: الأطراف ذات العلاقة

قد يوجد أطراف أخرى لها مصالح بالشركة أو المنظمة بشكل غير مباشر<sup>(٥)</sup>، وقد تكون مصالح هذه الأطراف متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان. ولكن يتأثر مفهوم حوكمة الشركات بشكل كبير بالعلاقات بين هذه الأطراف، فهم الذين يقومون بأداء المهام التي تساعد الشركة على الإنتاج وتقديم السلع والخدمات، وبدونهم لا تستطيع الشركة تحقيق الاستراتيجيات الموضوعية لها، وبالتالي هم جميعًا معنيون بتطبيق قواعد الحوكمة ضمانًا لحقوقهم ولتخفيض مستوى عدم التيقن المتعلق باستثماراتهم بالمصرف.

(٥) العاملون والعملاء والدائنون والمجتمع، والمشرفون والحكومات،

- "نزويد مجلس الإدارة بالتقارير التي تبين مدى التزام المصارف الإسلامية بالمعايير المحاسبية المتعارف عليها دولياً، وقد جاءت التوصية بضرورة قيام المصارف بإنشاء لجنة ضوابط الإدارة"<sup>(٦)</sup>.
- "يجب أن لا تكون هناك ازدواجية أو تداخل بين أدوار ووظائف لجنة ضوابط الإدارة وأدوار ووظائف لجنة المراجعة، حيث يحتمل أن يكون هناك تضارب المصالح بين أصحاب الودائع الاستثمارية وحقوق المساهمين خصوصاً عندما تكون الأموال مختلطة مما يؤدي لصعوبات أمام لجنة المراجعة في التعامل مع ذلك، أي أن الرقابة التي تقوم بها لجنة ضوابط الإدارة تتم أساساً لمراعاة مصالح أصحاب الودائع الاستثمارية دون أن تتعارض أو تتداخل مع وظائف لجنة المراجعة".
- "يجب على المصارف الإسلامية أن تتحمل مسؤولية استثماريه تجاه أصحاب حسابات الاستثمار، لحماية مصالحهم إلى مدى لا يقل عن التزامها بحماية مصالح مساهمها مع الإفصاح والشفافية عن المعلومات".
- "تكليف لجنة ضوابط الإدارة بمراقبة احتياطي معدل الأرباح واحتياطي الاستثمار، والرفع بتوصياتها لمجلس الإدارة حول كيفية استخدامه".
- "يجب على المصارف الإسلامية الإفصاح والشفافية عن المعلومات في التقارير المالية المتعلقة بحسابات الاستثمار، وتمكين المودعين والمساهمين من كافة

إن الهدف الأساسي الذي يسعى إليه أي مصرف هو تعظيم الربح، حيث تقوم المصارف باستثمار أموال المودعين والمساهمين بناءً على مبدأ المضاربة أو المشاركة في أنشطة اقتصادية مختلفة لتحقيق عوائد وتوزيعها عليهم، وعمومًا يسعى غالبية أصحاب الودائع الاستثمارية إلى توظيف أموالهم في استثمارات ذات عوائد مستقرة (باتباع استراتيجية استثمارية دفاعية)، في المقابل تقوم بعض المصارف باستثمار أموال أصحاب الودائع الاستثمارية (السيولة المتوفرة) في مشروعات مرتفعة المخاطر (لتحقيق أرباح مرتفعة) بسبب معرفتهم المسبقة بتحمل أصحاب الودائع الاستثمارية خسارة رأس المال المستثمر بواسطة المصرف، حيث يفضل المساهمون الاستثمار بمخاطرة أكبر للحصول على عوائد أعلى (IFSB-3, 2006: p.17) وهذا يؤدي إلى تضارب المصالح خاصة إذا كانت أموال أصحاب الحسابات مختلطة مع أموال المساهمين، أي أن المصرف سيتحمل واجبات استثمارية تجاه المساهمين في المصرف دون مراعاة لحقوق أصحاب الحسابات الاستثمارية.

وفي ظل وجود قصور في نظام الحوكمة سيؤثر ذلك على ثقة أصحاب حسابات الاستثمار في المصرف الذين سيلجؤون إلى سحب أموالهم، ولحل هذه الإشكالية صدر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية مبادئ استرشادية تُسهم في حماية حقوق أصحاب الحسابات الاستثمارية وتقلل من تضارب المصالح بين الأطراف وهي (IFSB-3, 2006: pp. 6-14):

- "يجب على المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية الإسلامية اعتماد التوصيات ذات العلاقة مثل مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي ولجنة بازل للرقابة المصرفية وتعاليم وتوجيهات السلطات الإشرافية مع الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية".

(٦) إن الهدف الأساس للجنة ضوابط الإدارة هو "حماية مصالح أصحاب المصالح غير المساهمين، ويجب أن لا تعامل على أنها مجرد لجنة أخرى من لجان مجلس الإدارة، بل يجب أن تعطى لجنة ضوابط الإدارة عناية خاصة من قبل السلطات الإشرافية. في حالة وجود اختلافات بين لجنة ضوابط الإدارة ولجنة المراجعة، يتولى مجلس الإدارة المسؤولية النهائية لتسوية تلك الاختلافات" (IFSB-3: p.9)

الهيئة الشرعية والتي تشمل الفحص في العقود، والاتفاقيات والسياسات، والتقارير خاصة تقارير المراجعة الداخلية، وتقارير عمليات التفتيش التي تقوم بها البنوك المركزية وغيرها.

ثانياً: معيار الحوكمة الشرعية الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية

إن تعدد الآراء الشرعية وعدم وجود مرجعية موحدة تنظم أعمال المصارف الإسلامية من توحيد الفتاوى أو تقييد عدد الهيئات التي يمكن لأعضاء الهيئات الشرعية أن يشاركوا فيها يمكن أن يُغري مجلس إدارة أي مصرف إسلامي في التأثير على استقلالية أعضاء الهيئة الشرعية بالمصرف. إذ قد تحاول بعض مجالس الإدارة في ظل المنافسة أن توجه الهيئة الشرعية لاستصدار فتاوى في اللوائح والعقود أو لتطوير منتجات مالية إسلامية مماثلة في أثرها النهائي لنظيرتها التقليدية وهو ما يُشار إليه عادة باسم "تسويق الفتوى" أو "الاستشارات الشرعية الانتقائية" (Graiss and Pellegrini, 2006: p.9) مما قد يترتب عليها سحب الأموال وإلغاء العقود الاستثمارية وبالتالي انخفاض الأرباح، وفي الوقت نفسه تضعف مصداقية تلك المؤسسة المصرفية على وجه الخصوص، الأمر الذي يجعل القطاع المصرفي الإسلامي بأكمله عرضه لعدم الاستقرار.

ولحل إشكالية تضارب الالتزام بالشرعية الإسلامية بين الهيئة الشرعية ومجلس الإدارة خاصة في العقود والمنتجات المالية، وقد صدر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية مبادئ إرشادية تُسهم في التقليل من تضارب المصالح لضمان نزاهة ومصداقية واستقلالية أعضاء هيئة الرقابة الشرعية عن مجلس الإدارة وتتمثل تلك المبادئ في الآتي (IFSBS, 2009 pp.11-32):

حقوقهم ومن أهمها توفير المعلومات لهم حول أداء استثماراتهم والمخاطر المرتبطة بها".

#### ٢-٢-٤. الحوكمة الشرعية

عند دراسة الهيكل التنظيمي لأي مؤسسة مالية إسلامية نجد بداخلها هيئة الفتوى والرقابة الشرعية (الحوكمة الشرعية) والتي تعد من المكونات الأساسية لحوكمة الشركات في المصارف الإسلامية، وذلك لدورها المهم في إعطاء الصبغة الشرعية لجميع معاملات المؤسسة المالية.

أولاً: تعريف هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية

عرفتها هيئة المحاسبة والمراجعة (AAOIFI, 1997) بأنها: "هيئة مستقلة مهمتها التأكد من مدى مطابقة أعمال المصارف الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية حسب الفتاوى الصادرة والقرارات المعتمدة من جهة الفتوى الشرعية بها". كما عرفها مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSBS, 2009) بأنها: "مجموعة من الترتيبات المؤسسية والتنظيمية التي تتأكد من خلالها المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية الإسلامية أن هناك إشرافاً شرعياً فعالاً مستقلاً على كل وحدة من الهياكل التنظيمية"، وتتضمن التعاريف السابقة وجود جهتين للرقابة الشرعية: جهة الفتوى، وإدارة المراقبة والتدقيق الشرعي الداخلي.

فجهة الفتوى تجمع الفقهاء الشرعيين المختصين في العلوم الشرعية خاصة فقه المعاملات المعاصرة للإفتاء في المسائل المعروضة حول المنتجات المقترحة عليهم أو المعاملات التي تتطلب المصادقة الشرعية، فضلاً عن التدقيق والرقابة على شرعية عمليات المصرف والتأكد من مطابقة كافة أعمال المصرف للشريعة الإسلامية.

أما إدارة الرقابة والتدقيق الشرعي فمهمتها تتمحور حول مدى التزام الأقسام الأخرى بالفتاوى الصادرة عن

- "يجب أن تؤدي الهيئة الشرعية دورًا إشرافيًا قويًا ومستقلًا، مع القدرة على إصدار الأحكام والفتاوى حول المسائل المتعلقة بأحكام الشريعة، ويجب أن لا يُسمح لأي فرد أو مجموعة بالتحكم في اتخاذ القرار في الهيئة"<sup>(٧)</sup>.
- يجب على أعضاء الهيئة الشرعية - قدر المستطاع - أن يسعوا للوصول إلى إجماع فيما يتعلق بقرارات الهيئة، وأن يكونوا متناسقين في الرأي الذي يقدمونه مع الهيئات الشرعية المختلفة للمصارف الإسلامية.
- يجب على الهيئة الشرعية إصدار تقرير سنوي تبدي فيه الرأي الشرعي والمستقل عن مدى التزام المصرف بأحكام الشريعة الإسلامية.

#### ٤-٣. دور الحوكمة في ربحية المصارف الإسلامية

المصارف الإسلامية شأنها شأن البنوك التقليدية تقوم بدور الوسيط المالي بتعبئة الموارد المالية من ذوي الفائض المالي وتوجيهها إلى ذوي العجز المالي بهدف تحقيق الربح، ولكن يغلب على أهداف المصارف الإسلامية طابع مصلحة المجتمع، مثل تعزيز الرفاهة الاقتصادية وتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية والتنمية (صديقي، ١٩٨٥ م: ٤-٥)، كما تختلف المصارف الإسلامية عن البنوك التقليدية في طريقة اجتذابها لأموال المودعين وفي طريقة استثمارها، إذ أنها تعتمد على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة في استقطاب أموال المودعين والمساهمين وتوظيفها في جميع القطاعات الاقتصادية من خلال العقود الشرعية المستمدة من الفقه الإسلامي، كالمرابحة والمشاركة والمضاربة، إلى غير ذلك من الصيغ التي

(٧) إحدى الخصوصيات الرئيسية للاستقلالية هي القدرة على إصدار الحكم الصائب إثر التقدير العادل لكل المعلومات ووجهات النظر ذات الصلة، ودون تأثيرات من قبل مجلس الإدارة أو أصحاب المصالح الخارجيين.

- يجب تعيين أعضاء الهيئة الشرعية من قبل المساهمين من خلال التصويت في اجتماع الجمعية العامة العادية.
- يجب أن يكون هيكل الضوابط الشرعية المعتمد من قبل المصارف الإسلامية متكافئًا مع حجم وتعقيد وطبيعة عملها ومتناسبًا معه، على أن لا يقل عدد أعضاء الهيئة عن ثلاثة أعضاء ولا يزيد عن سبعة وأن يكونوا من مدارس فقهية مختلفة، إضافة إلى خبرتهم الشرعية في مجالات التجارة أو التمويل.
- تماشيًا مع معايير ضوابط الإدارة المعترف بها دوليًا مثل المعايير الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ينبغي على المصارف الإسلامية أن تجتهد في اختيار هيكل الضوابط الشرعية الملائمة لها من أجل المحافظة على إنجاز الواجبات الاستثنائية بما فيها حسن النية، والعناية، والمهارات، والحرص تجاه كل أصحاب المصالح لديها.
- ينبغي على المصارف الإسلامية أن تضمن قاعدة المطابقة والملاءمة للكفاءات على الأعضاء المنتدبين للإشراف على الحوكمة الشرعية. ونظرًا لأهمية الأشخاص المنتدبين فإنه من الأفضل أن يتم فرض معيار المطابقة والملاءمة على الهيئة الشرعية والمسؤولون عن قسم متابعة الالتزام الشرعي الداخلي وعلى قسم التدقيق الشرعي الداخلي على حد سواء.
- لكي تتحمل الهيئة الشرعية المسؤولية تجاه أصحاب المصالح في المصرف الإسلامي يجب منحها تفويض السلطة الملائمة لأداء أدوارها ووظائفها، وتزويدها بإجراءات تشغيلية منظمة جدًا فيما يتعلق بالاجتماعات وسجلاتها.
- يجب على المصارف الإسلامية أن تسهل التطوير المهني المستمر للأشخاص العاملين في الهيئة الشرعية.

وبالتالي فإن تطبيق آليات الحوكمة تضمن حماية حقوق المساهمين والمودعين والأطراف الأخرى ذات العلاقة وتنمية المدخرات والاستثمارات.

#### ٥. النموذج القياسي لتقدير أثر تطبيق قواعد الحوكمة على ربحية المصارف الإسلامية

قبل القيام بعملية القياس سيتم إعطاء وصف للنموذج القياسي المستخدم من حيث عينة الدراسة، والمتغيرات، والصياغة الرياضية للنموذج والطريقة المستخدمة في التقدير، ثم عرض نتائج التقدير وتفسيرها.

#### ١-٥. عينة الدراسة وحدودها

يوضح الجدول رقم (١) عينة الدراسة والتي تتكون من ٢٤ مصرفاً إسلامياً موزعة جغرافياً على خمسة دول أعضاء بمجلس التعاون الخليجي وهي: المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت، ومملكة البحرين، ودولة قطر، وقد تم اختيارها بناءً على توافر البيانات اللازمة لتقدير متغيرات الدراسة خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٦م)، مع استثناء سلطنة عمان نظراً لحدائثة التجربة المصرفية الإسلامية فيها والتي بدأت فعلياً عام ٢٠١٢م.

وقد تم الحصول على البيانات من خلال التقارير السنوية للمصارف الإسلامية محل الدراسة والتقارير السنوية والمنشورات الدورية الصادرة من البنوك المركزية والهيئات العامة للإحصاء في دول مجلس التعاون الخليجي التي توفرت فيها بيانات كافية لإجراء الدراسة التجريبية. وفيما يخص بوحدة القياس للبيانات المستخدمة في هذا البحث فقد قام الباحث بتحويل جميع البيانات المالية من العملة المحلية لكل بلد إلى عملة الدولار وذلك تماشياً مع متطلبات الدراسة القياسية.

تصلح للاستخدام في كافة الأنشطة. وتأسيساً على ما سبق، فإن العائد الذي يتحقق لكافة الأطراف ذات العلاقة يكون مرتبطاً بنتيجة المشروع الذي أستثمرت فيه الأموال. لذا فإن تحليل العوامل المؤثرة على ربحية هذه المؤسسات أمر ضروري لزيادة ثقة المودعين والمستثمرين على حد سواء.

وكما ذكرنا فيما سبق تهدف الحوكمة إلى توفير بيئة رقابية سليمة، ومستويات عالية من الشفافية والإفصاح لرفع الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، مما يؤدي إلى تحقيق عوائد مناسبة لجميع الأطراف ذات المصلحة، ويعتبر مجلس الإدارة الأساس الذي تركز عليه الحوكمة الجيدة؛ فمجلس الإدارة الجيد هو الذي يضمن للمستثمرين سواء كانوا مساهمين أو مودعين بأن الأصول التي قاموا بتوفيرها يجري استخدامها من قبل المدراء التنفيذيين بشكل أفضل وعدم ضياعها أو إساءة استخدام رأس المال، بل إن رأسمالهم يستخدم لتحسين الأداء الاقتصادي للمصرف (درويش، ٢٠٠٧م: ٧٦)، لذا فإن من أهم المهام المناطة بمجلس الإدارة وضع الاستراتيجيات العامة للمصرف، وتحديد السياسات الاستثمارية والتمويلية التي يجب على الإدارة التنفيذية تطبيقها لتحقيق الأرباح، والسعي إلى زيادة قيمة استثمارات المساهمين إلى أقصى درجة ممكنة على المدى الطويل والتي يمكن قياسها من خلال نسب الربحية، والتي تمثل تفسيراً فعلياً لنتيجة عمل المصرف، ومقياساً لكفاءة القرارات الاستثمارية المتخذة من قبل مجلس الإدارة لتحقيق الربح، كما أن وجود هيئة للرقابة الشرعية في هذه المصارف يؤدي إلى الالتزام بالفتاوى الصادرة منها، مما يدفع مديري المصارف الإسلامية إلى إلغاء العمليات التي لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية حتى ولو كانت مربحة بشكل كبير (بورقبة وغربي، ٢٠١٥م: ١٤٧).

## جدول (١): عينة الدراسة

الدول	عدد المصارف الإسلامية	أسماء المصارف الإسلامية
السعودية	٤	مصرف الراجحي، بنك الجزيرة، بنك البلاد، مصرف الإنماء.
الإمارات العربية المتحدة	٧	بنك دبي الإسلامي، مصرف الشارقة الإسلامي، مصرف أبو ظبي الإسلامي، الإمارات الإسلامي، مصرف الهلال، مصرف عجمان، بنك نور.
الكويت	٤	بيت التمويل الكويتي، البنك الأهلي المتحد، بنك الكويت الدولي، بنك بويان.
البحرين	٦	بنك البحرين الإسلامي، المصرف الخليجي التجاري، مجموعة البركة المصرفية، مصرف السلام - البحرين، بنك الإثمار، بيت التمويل الكويتي - البحرين.
قطر	٣	بنك قطر الدولي الإسلامي، مصرف قطر الإسلامي، مصرف الريان.
الإجمالي ٥ دول	٢٤ مصرفاً	

\* حسب تصنيف مجلس الخدمات المالية الإسلامية للمصارف الإسلامية التجارية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي والتي توافرت بياناتها لدى الباحث، (IFSB, 2017: p.143).

## ٢-٥. متغيرات الدراسة وأساليب قياسها

## ١-٢-٥. المتغير التابع

تم استخدام مؤشرين للتعبير عن ربحية المصارف الإسلامية وهما: العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، ويمكن تعريف العائد على الأصول (Return on Assets (ROA)) بأنه صافي الربح على إجمالي الأصول، وهو مؤشر على مدى كفاءة الإدارة في استخدام الأصول لتوليد الأرباح، ويتم قياسه من خلال قسمة صافي الربح أو الدخل الصافي على إجمالي الأصول.

أما العائد على حقوق الملكية (Return on Equity (ROE)) فيقصد به العائد الذي يحصل عليه الملاك كنتيجة لاستثمار أموالهم لدى المصرف وتحمله للمخاطر، ويتم قياسه من خلال قسمة صافي الدخل على إجمالي حقوق الملكية.

## ٢-٢-٥. المتغيرات المستقلة

تنقسم المتغيرات المستقلة المستعملة في الدراسة إلى: متغيرات الحوكمة، ومتغيرات داخلية مالية، ومتغيرات خارجية متعلقة بالاقتصاد الكلي.

## ١-٢-٥. متغيرات الحوكمة

■ حجم مجلس الإدارة: ارتكزت الأبحاث الأخيرة على أن حجم مجلس الإدارة أهم آلية داخلية للحوكمة؛ فمجلس الإدارة الجيد هو الذي يضمن للمساهمين والمودعين بأن الأصول التي قاموا بتوفيرها يجري استخدامها من قبل المدراء التنفيذيين بكفاءة لتحقيق عوائد مناسبة، كما أن لها دور مهم في وضع استراتيجية المصرف وخطط العمل وسياسة المخاطرة والأداء. ويرى (Herman: 34-35) أن الحجم المرتفع لمجلس الإدارة يزيد من حدة تضارب المصالح، ونفس الأمر مع (Jensen, 1993) الذي يرى أن المجالس المكونة من عدد كبير من الأعضاء تشجع سيطرة المديرين التنفيذيين عليها، ويتم قياس حجم مجلس الإدارة من خلال عدد أعضائه. تفترض الدراسة وجود علاقة عكسية بين حجم مجلس الإدارة وربحية المصارف الإسلامية.

### ٥-٢-٢. المتغيرات الداخلية

■ حجم المصرف: يقاس هذا المتغير عادة بمقدار ما يملكه المصرف من موجودات، فكلما زاد حجم المصرف يزيد من قدرته على الاستثمار بسبب انخفاض التكاليف التشغيلية (وفورات الحجم) مما يؤدي إلى زيادة ربحيته، ويتم قياس هذا المتغير باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول، حيث يُفترض وجود علاقة إيجابية بين حجم المصرف وربحية المصارف؛ أي أنه كلما زاد حجم المصرف زادت قدرته على توليد الأرباح.

■ الحسابات الاستثمارية: هي المبالغ التي تتلقاها المصارف الإسلامية من المستثمرين على أساس المضاربة المشتركة ويفوض أصحابها المصرف باستثمارها على ذلك الأساس" (AAOIFI, 2017: p.1009)، ويتم قياسه من خلال قسمة مجموع الودائع الاستثمارية على مجموع الأصول. تفترض الدراسة وجود علاقة إيجابية بين الودائع الاستثمارية والأرباح، أي أن زيادة حجم الودائع الاستثمارية تعزز من موارد المصرف، وبالتالي من قدرته على استخدامات الأموال في جميع الصيغ التمويلية مما يؤدي إلى زيادة ربحيتها.

■ نسبة كفاية رأس المال: هي نسبة رأس مال المصرف إلى مخاطره، وتعتبر نسبة كفاية رأس المال أداة لقياس ملاءة المصرف على تسديد التزاماته ومواجهة أي مخاطر قد تحدث في المستقبل، ويتم قياسه من خلال قسمة إجمالي رأس المال الممكن استخدامه على إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان تلك المخاطر. تفترض الدراسة وجود علاقة إيجابية بين نسبة كفاية رأس المال وربحية المصرف.

■ عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة: هم الأعضاء الذين لا تربطهم علاقة بالمصرف ويتم تعيينهم في مجلس الإدارة، حيث يعتمد دور أعضاء مجلس الإدارة المستقلين على الخبرة والمهارة التي يضيفونها إلى مجلس الإدارة، لذا يرتبط تكوين مجلس الإدارة بشكل رئيس بوجود أعضاء مستقلين فيها، ليساهموا في التخفيف من حدة تضارب المصالح بين الأعضاء لكسب ثقة المستثمرين. يتم قياس هذا المتغير من خلال عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة. تفترض الدراسة وجود علاقة طردية بين زيادة عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة وربحية المصارف، من ناحية أخرى يمكن أن تكون هذه العلاقة عكسية، لأن قلة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة قد يؤدي إلى ضمان الإدارة الفعالة التي تحرص على حماية حقوق المودعون من مخاطر التمويل طويلة الأجل والحد من التوسع فيها.

■ عدد أعضاء الهيئة الشرعية: تعتبر هيئة الرقابة الشرعية في المصرفية الإسلامية جزء لا يتجزأ من هيكل الحوكمة وبالتالي فإن عدم التزام الإدارة التنفيذية بالقرارات الصادرة عن الهيئة أو عدم نزاهة أعضاء الهيئة يمكن أن تؤثر على مصداقية المصرف، مما يؤدي إلى خطر فقدان ثقة المتعاملين بالمصرف وسحب الأموال منها، ويتم قياس حجم الهيئة الشرعية من خلال عدد أعضائها. تفترض الدراسة وجود علاقة إيجابية بين زيادة عدد أعضاء الهيئة الشرعية وربحية المصارف؛ بحيث أنه كلما زاد عدد الأعضاء ضم في عضويته مجموعة متنوعة من علماء الشريعة، الذين ينتمون إلى مدارس فقهية مختلفة، وبالتالي يؤدي إلى تفسير أفضل لمنتجات وعمليات المصرف.

إيجابًا على الربحية، وينطبق هذا الأمر على المصارف الإسلامية بشكل عام. من ناحية أخرى يمكن أن يؤثر التضخم سلبيًا على ربحية المصارف إذا ما كانت المصارف التشغيلية لهذه البنوك أكبر من معدلات التضخم (الحمد، ٢٠١٣م، ١٢).

■ متغير صوري: الأزمة المالية العالمية أو أزمة الرهن العقاري، هي أزمة مالية خطيرة ظهرت على السطح عام ٢٠٠٨م، وفي عصر المركز المالي العالمي؛ أمريكا، والتي فجرها في البداية تهافت البنوك التقليدية على منح قروض عالية المخاطر، وكان من أبرز تداعياتها إفلاس أكبر البنوك التقليدية وشركات التأمين وتأثر الأسواق المالية الشديد في الولايات المتحدة الأمريكية والعالم وقد بدأت الأزمة أولاً بالولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى دول العالم الأخرى (سلامة والوكيل، ٢٠١٠م: ٧)، وينبغي التنبيه إلى أن تأثير الأزمة كان متفاوتا بين البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية من حيث درجة الشدة أو التأثير، لذا نفترض وجود تأثير سلبي للأزمة على المصارف الإسلامية محل الدراسة عمومًا.

### ٣-٥. النموذج القياسي

سيتم دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة من خلال نموذج الانحدار المجمع Pooled Regression Model (PRM)، وذلك على النحو التالي:

$$\pi_{it} = \alpha_0 + \beta_1 BDS_{it} + \beta_2 INDBD_{it} + \beta_3 SBS_{it} + \beta_4 SIZE_{it} + \beta_5 PSIA_{it} + \beta_6 CAR_{it} + \beta_7 CASH_{it} + \beta_8 INT_{it} + \beta_9 INF_{it} + \beta_{10} CRISIS_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث إن:  $i$  تشير إلى عدد البنوك (24 ... 1)، و  $t$  تشير إلى الزمن (2005 ... 2016)،

و  $\pi_{it}$  هو ربحية المصرف  $i$  في السنة  $t$ .

■ السيولة: تحتل السيولة أهمية خاصة في تقييم الملاءة المالية للمصرف لأنها تعكس قدرته على مواجهة السحوبات من الودائع، ومواجهة الطلب على التمويل. وسيتم قياس هذا المتغير من خلال قسمة الأصول السائلة على إجمالي الأصول. تفترض الدراسة وجود علاقة موجبة بين السيولة النقدية والربحية.

### ٣-٢-٥. المتغيرات الخارجية والمتعلقة بالاقتصاد الكلي

■ معدل الفائدة السنوي: توصلت بعض الأبحاث (Ergec, and Arslan, (2013); AbdulKader and Leng (2009) إلى أن المصارف الإسلامية التي تعمل في نظام مالي مزدوج تتعرض لمخاطر تغير سعر الفائدة بشكل غير مباشر بالرغم من انتمائها إلى نظام لا ربوي، ويتم قياس هذا المتغير من خلال نسبة التغير في معدل الفائدة. تفترض الدراسة وجود علاقة إيجابية بين سعر الفائدة والربحية في المصارف الإسلامية؛ أي أن ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع والقروض في البنوك التقليدية يؤدي إلى زيادة المدخرات والطلب على التمويل في المصارف الإسلامية والعكس صحيح.

■ التضخم: هو المؤشر العام لارتفاع الأسعار، وسيتم قياسه من خلال متوسط معدل التغير السنوي لمؤشر أسعار السلع الاستهلاكية المحلية. تفترض الدراسة وجود علاقة إيجابية بين التضخم والربحية في المصارف؛ حيث أن معدلات التضخم المرتفعة عادة ما تؤدي إلى ارتفاع معدلات الإقراض الأمر الذي ينعكس

استخدام التحليل الديناميكي للبيانات الزمنية المقطعية بطريقة (GMM System)، والتي قام بتطويرها (Arellano and Bover, 1995) و (Blundell and Bond, 1998).

تعتبر طريقة (GMM) أكثر الطرق فعالية للتحكم بتحيز مَعْلَمَات الميل غير المتجانسة، حيث إنها تهدف إلى التعامل مع مشكلة ارتباط المتغير التابع المبطأ على المعادلة مع الآثار الثابتة من خلال الجمع ما بين طريقة المربعات الصغرى شبه المعممة والطريقة التي تأخذ بالمتغيرات المساعدة (Variables Instrumentals)، وأيضاً تعالج استعمال المتغيرات المساعدة مشكلة (endogeneity) بين المتغيرات والخطأ العشوائي (Greene, 2003: p.309).

## ٦. تحليل نتائج الدراسة

### ٦-١. تحليل الارتباط

من المشكلات الشائعة التي تواجه تحليل الانحدار المتعدد هي إمكانية وجود علاقة خطية أو وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة، ويكون ذلك نتيجة اتجاه المتغيرات معاً عبر الزمن؛ حيث يؤدي ذلك إلى زيادة الخطأ المعياري في معاملات الانحدار، وبالتالي تنخفض قيمة (-t statistic) وتصبح المَعْلَمَات غير معنوية أو أقل مصداقية. ويتم الكشف عن الارتباط الخطي المتعدد Detection of Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة عن طريق حساب جدول الارتباط أو عن طريق استخراج معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor (VIF)) والذي يعمل على استخدام معامل التحديد ( $R_j^2$ ) لكل المتغيرات باستثناء المتغير (j)، حيث يستخدم هذا الاختبار الصيغة التالية:

$$VIF_j = 1 / (1 - R_j^2)^2$$

أما ( $\beta_1 \dots \beta_{12}$ ) فتمثل معاملات المتغيرات المستقلة، و  $BDS_{it}$  هي حجم مجلس الإدارة، و  $INDBD_{it}$  هي عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، و  $SBS_{it}$  هي حجم الهيئة الشرعية، و  $SIZE_{it}$  هي حجم المصرف، و  $PSIA_{it}$  هي الحسابات الاستثمارية، و  $CAR_{it}$  هي نسبة كفاية رأس المال، و  $CASH_{it}$  هي السيولة النقدية، و  $INT_{it}$  هي معدل الفائدة السنوي، و  $INF_{it}$  هي معدل التضخم، و  $CRISIS_{it}$  هي الأزمة المالية العالمية، و  $\varepsilon_{it}$  الخطأ العشوائي.

### ٤-٥. طريقة التقدير

يستند المنهج التجريبي في الدراسة على طريقة السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، وهي البيانات التي تجمع بين البيانات المقطعية لعدد من المصارف، وبيانات سلسلة زمنية لعدد من السنوات؛ أي أنها تقوم على دمج البيانات المقطعية مع بيانات السلاسل الزمنية للمصارف الإسلامية، وعددها ٢٤ مصرفاً إسلامياً في فترة زمنية ممتدة من ٢٠٠٥م إلى ٢٠١٦م باستخدام برنامج STATA 11.2.

### ٤-٥-١. نموذج السلاسل الزمنية المقطعية الديناميكي

تتكون عينة هذه الدراسة من مجموعة مختلفة من المصارف الإسلامية التي تختلف من حيث اختلاف سلوك الدول في فترة زمنية معينة، مما يستدعي استخدام نموذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الديناميكي الذي يأخذ بعين الاعتبار خاصية عدم التجانس الفردي للبيانات والتي تستند بشكل أساسي إلى نماذج الانحدار الذاتي (العبدلي، ٢٠١٠م: ٢٢). يقوم نموذج الانحدار الذاتي على استخدام المتغيرات التابعة بقيمتها السابقة كمتغيرات تفسيرية، أي الأخذ بعين الاعتبار إبطاء أو تأخير المتغيرة التابعة وإدخالها في النموذج حتى يتسنى تقييم تأثير القيمة الماضية للمتغيرة المفسرة على قيمتها الحالية، وفي هذا الإطار سيتم

التباين (VIF Test)، والذي يعد أكثر موثوقية في الكشف عن التعدد الخطي للنموذج. بتتبع الأدبيات، يكون هناك مشكلة التعدد الخطي في النموذج بين المتغيرات عندما تتجاوز قيمة اختبار (VIF) العشرة لكل متغير، وقيمة ستة لجميع المتغيرات (Montgomery and Others, 2011). وبحسب النتائج نجد أن كل المتغيرات لا تتعدى أو لا تتجاوز العشرة ومعدل متوسط المتغيرات لا يتجاوز الستة كما هو موضح في الجدول رقم (٣).

يوضح الجدول رقم (٢) معامل الارتباط المتعدد لمتغيرات الدراسة. تشير الأدبيات المتخصصة في هذا المجال إلى وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات إذا كان معامل الارتباط أعلى من (٨٠%) لكل من المتغيرات (Kennedy, 1992) وهو عكس الحال لدينا في هذه الدراسة، حيث يُبين معامل الارتباط المتعدد عدم وجود ارتباطات عالية بين متغيرات الدراسة كما هو موضح في مصفوفة الارتباط. وللتأكد قام الباحث باستعمال معامل تضخم

جدول (٢) معامل الارتباط للمتغيرات

	BDS	INDBD	SBS	SIZE	PSIA	CAR	CASH	INT	INF
BDS	1								
INDBD	0.3685	1							
SBS	0.4758	0.4491	1						
SIZE	0.2262	0.0111	0.1845	1					
PSIA	-0.1524	-0.0555	-0.0638	-0.0481	1				
CAR	0.0908	0.1663	-0.0401	-0.3755	-0.2404	1			
CASH	0.2878	0.1108	0.3884	0.0967	-0.0898	0.0066	1		
INT	0.0075	-0.0939	0.0282	0.0162	0.0360	-0.0061	0.0464	1	
INF	-0.0013	-0.0114	0.0802	-0.0501	0.0410	-0.0120	-0.1086	-0.3098	1

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (Stata<sub>11.2</sub>)

جدول (٣) معامل تضخم التباين

Variable	VIF	1/VIF
SBS	1.72	0.5801
BDS	1.47	0.6811
INDBD	1.41	0.7111
CAR	1.34	0.7479
SIZE	1.30	0.7719
CASH	1.24	0.8040
INF	1.16	0.8599
INT	1.14	0.8787
PSIA	1.11	0.9043
Mean VIF	1.32	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (Stata<sub>11.2</sub>)

## ٢-٦. تحليل نتائج الانحدار وتفسيرها

جدول (٤): نتائج تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الديناميكي بطريقة التقدير (GMM System)

Dependents variables	ROA Model	ROE Model
Independents Variables	(1)	(2)
ROA <sub>t-1</sub>	0.4387*** (0.000)	
ROE <sub>t-1</sub>		0.4618*** (0.000)
BDS	0.0026*** (0.008)	0.0099* (0.081)
INDBD	0.0011* (0.062)	0.0023 (0.418)
SBS	0.0041*** (0.001)	0.0176*** (0.007)
SIZE	0.0035** (0.012)	0.0228** (0.059)
PSIA	.01585 (0.167)	0.0185 (0.660)
CAR	0.1261*** (0.001)	0.3957*** (0.005)
CASH	0.0426*** (0.009)	0.1901*** (0.007)
INT	0.4675*** (0.000)	2.271** (0.012)
INF	0.0821** (0.020)	0.3665 (0.165)
CRISIS	-0.00819* (0.082)	-0.0483** (0.021)
Years	Yes	Yes
Countries	Yes	Yes
Constant	0.0387*** (0.009)	0.2503** (0.010)
Time Fixed effect included	Yes	Yes
Observation	179	182
Arellano-Bond test AR(2)	(0.954)	(0.298)
P-value of Hansen test	1.000	1.000

المصدر: من إعداد الباحث (نتائج التقدير القياسي).

علامة نجمة في الجدول تشير إلى المعنوية الإحصائية (\*) معنوي عند ٩٠٪، (\*\*) معنوي عند ٩٥٪، (\*\*\*) معنوي عند ٩٩٪.

أما فيما يخص عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة فأثبتت النتائج وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة ومعدل العائد على الأصول، حيث افترضت الدراسة وجود علاقة سلبية بين عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة والربحية، وهذا يؤكد صحة الفرضية القائلة بأن قلة عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة يؤدي إلى ضمان الإدارة الفعالة التي تحرص على التقليل من المخاطر الاستثمارية المرتفعة لحماية أصحاب الحسابات الاستثمارية ولتحقيق أرباح مستقرة. بينما تشير النتائج بعدم وجود أي دلالة معنوية بين عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة والعائد على حقوق الملكية.

#### ٦-٣-٢. نتائج المتغيرات الداخلية

أثبتت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٥%) بين حجم المصرف ومعدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، حيث افترضت الدراسة أن حجم المصرف يرتبط بمفهوم وفورات الحجم، أي أن المصارف الكبيرة تتمتع باقتصاديات الحجم الكبير، ما يؤدي إلى تحسين الربحية لديها.

أما معلمة نسبة كفاية رأس المال فأثبتت النتائج أن لكفاية رأس المال تأثير إيجابي وقوي على كل من معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، حيث افترضت الدراسة أنه كلما كبرت نسبة كفاية رأس المال للمصرف الإسلامي زادت قدرته على مواجهة الصدمات التي قد تحدث في المستقبل مما يساعد المصرف على امتصاص الخسائر المرتبطة بصيغها التمويلية الأمر الذي يؤدي إلى تحسين الربحية لديها.

يوضح الجدول رقم (٤) المعاملات المقدرة لنموذج الدراسة، في النموذج رقم (١) مواصفات المتغير التابع الأول والمتمثل في العائد على الأصول، بينما النموذج رقم (٢) هو للمتغير التابع الثاني والمتمثل في العائد على حقوق الملكية.

#### ٦-٣-٣. تفسير النتائج:

يتضح من خلال معاملات المتغيرات المستقلة ما يلي:

#### ٦-٣-١. نتائج متغيرات الحوكمة

أثبتت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (١%) بين عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية والربحية ممثلاً في معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، حيث افترضت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين زيادة عدد أعضاء الهيئة الشرعية والربحية في المصارف الإسلامية، وهذا يؤكد صحة الفرضية بأنه كلما زاد عدد أعضاء الهيئة الشرعية ضم في عضويته مجموعة متنوعة من علماء الشريعة الذين ينتمون إلى مدارس فقهية مختلفة الأمر الذي يسهل عليهم تدقيق جميع أعمال المصرف من الناحية الشرعية بما فيها العقود التمويلية.

كما أثبتت النتائج وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة ومعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، حيث افترضت الدراسة وجود علاقة سلبية بين كبر حجم مجلس الإدارة والربحية؛ أي أنه كلما كبر حجم مجلس الإدارة زاد من صعوبة تفاهم وتناسق آراء أعضاء مجلس الإدارة، مما يضعف آليات الرقابة على المدراء التنفيذيين وبالتالي يؤدي إلى انخفاض الأرباح.

الخليجية، حيث افترضت الدراسة أن الأزمة المالية العالمية التي ضربت العالم نهاية عام ٢٠٠٨م أثرت بشكل سلبي على جميع القطاعات ومن ضمنها المصارف الإسلامية محل الدراسة.

#### ٧. الخاتمة

حاولت الدراسة تقدير أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الربحية في المصارف الإسلامية بدول مجلس التعاون الخليجي، خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٦م)، حيث تعد حوكمة الشركات من منظور إسلامي من الموضوعات الأكثر أهمية في مجال التمويل الإسلامي. فالإدارة السليمة للمؤسسات المالية تسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف والتي تتمثل في تعزيز مبادئ النزاهة لسلوك الإدارة للحد من استغلال السلطة لتحقيق المصالح الشخصية على حساب المساهمين، وتحقيق العدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة خاصة صغار المساهمين، وتوفير الشفافية حول الاستراتيجية التمويلية المتعلقة بالمخاطر لكل مصرف، والسماح لأصحاب الحسابات وخاصة الاستثمارية منها والمساهمون بمتابعة أداء استثماراتهم المنضبطة بمبادئ الشريعة الإسلامية بما يؤدي إلى تنمية الاستثمارات والمدخرات وتعظيم الربحية. ويمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة والتوصيات كما يلي:

#### أولاً: النتائج

١. وجود علاقة إيجابية بين متغير الحوكمة الشرعية (عدد أعضاء الهيئة الشرعية) والربحية للمصارف الإسلامية (العائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE) بدول مجلس التعاون الخليجي.

٢. وجود علاقة عكسية بين متغير حوكمة الشركات (عدد أعضاء مجلس الإدارة) والربحية للمصارف الإسلامية.

أما فيما يخص السيولة النقدية فتوصلت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (١%) بين السيولة النقدية ومعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وهذا يمكن إرجاعه إلى ارتفاع السيولة النقدية المتوفرة لدى المصرف من خلال الاحتفاظ بالشهادات قصيرة الأجل مثل المرابحات والصكوك، أي قدرتها على تمويل أكبر وبالتالي ارتفاع ربحيتها.

بينما تبين النتائج أن الودائع الاستثمارية ليس لها أي أثر ذو دلالة معنوية على معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.

#### ٣-٣-٦. نتائج المتغيرات الخارجية المتعلقة بالاقتصاد الكلي

أثبتت النتائج وجود تأثير إيجابي وقوي بين معدل الفائدة والعائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، حيث افترضت الدراسة أن المصارف الإسلامية تتأثر بشكل غير مباشر من تغير أسعار الفائدة للبنوك التقليدية، فكلما ارتفعت أسعار الفائدة في البنوك التقليدية أدى ذلك إلى ارتفاع حجم المدخرات والطلب على التمويل في المصارف الإسلامية، أي أنه في القطاع المالي المزدوج تعتبر المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية بديلان عن بعضهما البعض.

كما تشير النتائج إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التضخم ومعدل العائد على الأصول، مما يدل على أن ارتفاع نسبة التضخم ستساعد في تحسين ربحية المصارف الإسلامية، بينما لم يكن لنسبة التضخم أي أثر ذو دلالة إحصائية على معدل العائد على حقوق الملكية.

أما فيما يخص المتغير الصوري فأثبتت النتائج التأثير السلبي للأزمة المالية العالمية على ربحية المصارف الإسلامية

٣. على الجهات الرقابية والإشرافية في دول مجلس التعاون الخليجي الاهتمام بإصدار تعليمات واضحة بخصوص حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية وإلزامية تفعيل المعايير الصادرة عن الهيئات الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي والتي تُسهم في التقليل من حدة التضارب بين المصالح.

٤. إنشاء هيئة شرعية عليا مستقلة تابعة للبنك المركزي لكل بلد، تضبط عملية الإفتاء المتعلقة بالعقود والمنتجات المالية لتوحيد مصدر الفتوى وأن تكون قراراتها الصادرة ملزمة لهيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية.

٥. يجب أن يكون في كل مؤسسة مالية إسلامية قسم للتدقيق الشرعي الداخلي، كذلك ضرورة تفعيل دور التقارير الشرعية في كل مصرف والتي توضح مدى شرعية العمليات التي قام بها المصرف.

٦. التوجه نحو تحفيز الاندماج بين المصارف الإسلامية، حتى تتمكن من الاستفادة من مزايا كبر حجم المصرف التي تكمن في تحقيق الوفورات الداخلية وتنوع الأصول إلى حد الوصول إلى درجة مقبولة من المخاطر لتحقيق عوائد مُرضية للمودعين والمساهمين.

٣. وجود علاقة عكسية بين عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة والعائد على الأصول للمصارف الإسلامية.

٤. وجود علاقة إيجابية بين حجم المصرف والربحية للمصارف الإسلامية.

٥. وجود علاقة إيجابية بين نسبة كفاية رأس المال والربحية للمصارف الإسلامية.

٦. وجود علاقة إيجابية بين السيولة النقدية والربحية للمصارف الإسلامية.

٧. وجود علاقة إيجابية بين معدل الفائدة والربحية للمصارف الإسلامية.

٨. وجود علاقة إيجابية بين التضخم والعائد على الأصول للمصارف الإسلامية.

#### ثانياً: التوصيات

وفي ضوء النتائج فإن الباحث يوصي بما يلي:

١. رفع مستوى الاهتمام بالجانب الأخلاقي والبعد العقائدي لحوكمة المصارف الإسلامية.

٢. زيادة الاهتمام بمراجعة اللوائح المنظمة للحوكمة والتي تكفل تحديد الصلاحيات والمسؤوليات لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وهيئة الرقابة الشرعية.

عبد الهادي عبد الرحيم طاشكندي حاصل على شهادة درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي من جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية، وعلى درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة الملك عبدالعزيز - المملكة العربية السعودية، حضر العديد من المؤتمرات والندوات المحلية والدولية، ومجالات اهتمامات د. عبد الهادي البحثية تتضمن الاقتصاد الإسلامي، والنقود والتمويل، والمصرفية الإسلامية، والاقتصاد القياسي. البريد الإلكتروني: Atash1575@hotmail.com.

## المراجع

عبدالرازق، حبار (٢٠٠٩م) الالتزام متطلبات لجنة بازل  
كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي،  
جامعة الشلف، الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا،  
العدد السابع.

العبدلي، عابد بن عابد (٢٠١٠م) محددات التجارة البنينة  
للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البائل، مجلة  
دراسات اقتصادية إسلامية، البنك الإسلامي للتنمية،  
المجلد ١٦، العدد ١.

علي، عبدالوهاب نصر وشحاته، شحاتة السيد (٢٠٠٧م)  
مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال  
العربية والدولية المعاصرة، الإسكندرية الدار الجامعية.

غلاب، فاتح (٢٠١١م) تطوير دور وظيفة التدقيق في مجال  
حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية  
المستدامة، رسالة دكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة فرحات  
عباس سطيف، الجزائر.

مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB). (٢٠٠٥م) المعايير  
الصادرة، المعيار رقم (١) بشأن المبادئ الإرشادية لإدارة  
المخاطر للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية  
إسلامية، كولامبور، ماليزيا.

مجلس الخدمات المالية الإسلامية. (٢٠٠٦م) المعايير  
الصادرة، المعيار رقم (٣) بشأن المبادئ الإرشادية لإدارة  
المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية،  
كولامبور، ماليزيا.

مجلس الخدمات المالية الإسلامية. (٢٠٠٩م) المعايير  
الصادرة، المعيار رقم (١٠)، بشأن المبادئ الإرشادية لتنظيم  
الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية، كولامبور، ماليزيا.

مركز أبوظبي للحوكمة (٢٠١٣م) أساسيات الحوكمة:  
مصطلحات ومفاهيم، الإمارات العربية المتحدة.

المعهد المصرفي المصري (د.ت.) نظام الحوكمة في البنوك،  
مفاهيم مالية، القاهرة، العدد السادس.

أولاً: المراجع العربية

أبو حمام، ماجد إسماعيل (٢٠٠٩م) أثر تطبيق قواعد  
الحكومة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية،  
رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية،  
فلسطين.

أبو وادي، رامي محمد (٢٠١٧م) العوامل المؤثرة على ربحية  
المصارف الإسلامية الأردنية، مجلة ريادة الأعمال  
الإسلامية، لندن، المجلد ٢، العدد ٢، ص ٣٢-٢٢.

الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (ISRA) (٢٠١٤م)  
النظام المالي الإسلامي: المبادئ والممارسات، ترجمة كرسي  
سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، جامعة الإمام  
محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

بورقبة، شوقي عاشور وغربي، عبدالحليم عمار (٢٠١٥م) أثر  
تطبيق حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية: حالة دول  
منطقة الخليج، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد  
الإسلامي، المجلد ٢٨، العدد ٣، ص ١٥٨-١٢٣.

الحمد، عبدالسلام (٢٠١٣م) المحددات الداخلية لربحية  
البنوك الإسلامية: دراسة تطبيقية من السوق الأردني،  
مجلة الجامعة الخليجية: قسم العلوم الإدارية والمالية،  
المجلد ٥، ص ٩٧-١١٦.

درويش، عدنان بن حيدر (٢٠٠٧م) حوكمة الشركات ودور  
مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية.

سلامة، كمال طلبة المتولي والوكيل، محمد إبراهيم خيري  
(٢٠١٠م) الأزمة المالية العالمية وأثارها على الاقتصاد  
العالمي والقومي والحلول الإسلامية لها، دار النهضة  
العربية، الطبعة الأولى.

صديقي، محمد نجاه الله (١٩٨٥م) النظام المصرفي اللاربوي،  
المجلس العلمي بجامعة الملك عبدالعزيز، المملكة العربية  
السعودية.

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (٢٠١٧م) المعايير الشرعية، المعيار الشرعي رقم (٤٠) بشأن توزيع الربح في الحسابات الاستثمارية على أساس المضاربة، البحرين.

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) (١٩٩٧م) معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، معيار الضبط رقم (١) بشأن تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكوينها وتقديرها، البحرين.

الهاشل، محمد يوسف (٢٠١٥م) نشرة صندوق النقد الدولي، التمويل الإسلامي وتلبية التطلعات العالمية، الكويت.

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (٢٠٠١م) معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، المعيار رقم (٤) بشأن لجنة الحوكمة والمراجعة، البحرين.

#### ثانيًا: المراجع الأجنبية

- Abdul Kader R. and Leng Y.** (2009) The Impact of Interest Rate Changes on Islamic Bank Financing, *International Review of Business Research Papers*, Vol. 5 No. 3, pp. 189-201.
- Arellano, M., Bover, O.** (1995) Another Look at the Instrumental-Variable Estimation of Error Components Models. *Journal of Econometrics* 68, pp. 29-52.
- Asma, I, Asari, F, and Taufik N.** (2011) Determinant of Islamic Banking Institutions' Profitability in Malaysia, *World Applied Sciences Journal* 12: 01-07-2011, ISSN 1818-4952.
- Basel Committee on Banking Supervision, (BCBS)** (2015) "Corporate Governance Principles for Banks", Bank for international settlement.
- Blundell, and Bond,** (1998) Initial Conditions and Moment Restrictions in Dynamic Panel Data Models, *Journal of Econometrics*, 87(1), pp.115-143.
- Cadbury Committee,** (1992) "Report of the Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance", London, Gee and Co Ltd.
- Charcham, J.** (2005) Guidelines for Bank Board Members, Global Corporate Governance Forum.
- Chowdhury M. and Shah Rasid M.** (2016) Determinants of Performance of Islamic Banks in GCC Countries: Dynamic GMM Approach, in Dilip S. Mutum , Mohammad Mohsin Butt, Mamunur Rashid (ed.) *Advances in Islamic Finance, Marketing, and Management*, pp.49-80.
- El Hawary, Grais, W. and Iqbal. Z.** (2004) Regulating Islamic Financial Institution: The Nature of the regulated, World Bank Policy Research Working Paper 3227.
- Ergec, E., and Arslan, B.** (2013) Impact of interest rates on Islamic and conventional banks: The Case of Turkey, *Applied Economics*, Vol. 45, issue 17, Pages 2381-2388.
- Erkens, D., Hung, M., Matos, P.,** (2012) Corporate governance in the 2007-2008 financial crisis: Evidence from financial institutions worldwide, *Journal of Corporate Finance*, 18, pp.389-411.
- Fawzi, S.** (2003) Assessment of Corporate Governance in Egypt, Working paper in The Egyptian Center of Economic Studies, No. 82, pp. 1- 45.
- Grais, W. and Pellegrini, M.** (2006) Corporate Governance and Shari'ah Compliance in Institutions Offering Islamic Financial Services, World Bank Policy Research Working Paper No.4054.
- Greene, W.** (2003) *Econometric Analysis*, Pearson Education, Inc., USA, Fifth Edition.
- Herman, Edward S.** (1981) *Corporate Control, Corporate Power, A Twentieth Century Fund Study*, Cambridge University Press, United States of America.
- Islamic Financial Services Board (IFSB)** (2017) *Islamic Financial Services Industry Stability Report*, Kuala Lumpur, Malaysia.
- Islamic Financial Services Board (IFSB)** (2018) *Islamic Financial Services Industry Stability Report*, Kuala Lumpur, Malaysia.
- Jensen M., Meckling W.** (1976) "Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Capital Structure", *Journal of Financial Economics*.
- Jensen, M.** (1993) The Modern Industrial Revolution, Exit, and the Failure of Internal Control Systems *Journal of Finance*, Vol 48, pp.831-880.
- Kennedy, P.** (1992) *A guide to econometrics*". Cambridge, Massachusetts: MIT Press.
- Montgomery, D.C., Peck, E.A., Vining, G.G** (2011) *Introduction to Linear Regression Analysis*, 3rd edition, Wiley, New York.
- Nienhaus, V.** (2007) Governance of Islamic Banks, In Hassan, M.K and Lewis, M.K. (Eds.). *Handbook of Islamic Banking*. Cheltenham: Edward Elgar Publishing Limited, pp. 128-143.
- Niu J.** (2012) Corporate Governance and Bank Profitability: Evidence from the U.S, *Corporate Ownership and Control* Volume 9, Issue 2, pp. 206-215.
- Organization for Economic Co-operation and Development,** (2004), "Principles of Corporate Governance", (OECD) Publication Service, France.

- Ramiz R, and Mangla I.** (2010) Corporate Governance and Performance of Financial Institutions in Pakistan: A comparison Between Conventional and Islamic Banks in Pakistan, *The Pakistan Development Review* 49:4 Part II, pp. 461-475.
- Sharfman, B.** (2009) Enhancing the Efficiency of Board Decision Making: Lessons learned from the financial crisis of 2008, *Delaware Journal of Corporate Law*, 34, pp.813-851.
- Translation of Arabic References**
- Abdali, A.** (2010) Determinants of Intra-Islamic Trade Using the Analysis of Panel method, *Journal of Islamic Economic Studies*, Islamic Development Bank, Volume 16, Issue 1.
- Abdel Razek, H.** (2009) The Commitment to the Requirements of the Basel Committee, as an Input to Establish Governance in the Arab Banking Sector, University of Chlef, Algeria, *Journal of North African Economics*, No. 7.
- Abu Dhabi Governance Center** (2013) Principles of Governance: Terms and Concepts, United Arab Emirates.
- Abu Hamam, M.I.** (2009). The Impact of Applying the Rules of Corporate Governance on Accounting Statement and the Quality of Financial Reports, Master of Accounting and Finance, Islamic University, Palestine.
- Abu Wadi, R.M.** (2017) Factors Affecting the Profitability of Jordanian Islamic Banks, *Journal of Islamic Entrepreneurship*, London, Volume 2, Issue 2, pp. 22-32.
- Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI)** (1997) Accounting, Auditing and Governance Standards, Control Standard No. 1, The Appointment, Composition and Report of the *Shari'ah* Supervisory Board, Bahrain.
- Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI)** (2001) Accounting, Auditing and Governance Standards, Control Standard No. 4, The Committee on Governance and Audit, Bahrain.
- Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI)** (2017), *Shari'ah* Standards, *Shari'ah* Standard No. 40, The Distribution of Profit in Mudarabah- Based Investment Accounts, Bahrain.
- Al-Hamd, Abdulsalam,** (2013) Internal Determinants of the Profitability of Islamic Banks: An Applied Study of the Jordanian Market, *Journal of the Gulf University: Department of Administrative and Financial Sciences*, Volume 5, pp. 97-116.
- Al-Hashel, Mohammed Yousef** (2015) IMF Publication, Islamic Finance Meeting Global Aspirations, Kuwait.
- Ali, A.N. and Shehata, S.E.** (2007) Auditing and Corporate Governance in the Contemporary Arab and International Business Environment, Alexandria, Al Dar University.
- Tasawar N, Roszaina H.** (2017) "Determinants of Financial Performance of Islamic Banks: an intellectual capital perspective", *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, Vol. 8 Issue: 2, pp.130-142.
- Thomson Reuters,** (2018/19) State of the Global Islamic Economy Report.
- Bourakba, Chaouki and Gherbi, Abdelhalim** (2015) The Impact of the Application of Corporate Governance rules on the Performance of Islamic Banks: Evidence from the GCC Region, *King Abdul Aziz University Journal: Islamic Economics*, Vol. 28, No. 3, pp. 123-158.
- Darwish, A.H.** (2007) Corporate Governance and the Role of the Governing Council, Publications of the Union of Arab Banks.
- Egyptian Banking Institute,** (N.D) Banking System, Financial Concepts, Cairo, 6th Issue.
- Ghalab, Fateh,** (2011) Developing the Role of the Audit Function in Corporate Governance to Achieve the Principles and Criteria of Sustainable Development, PhD in Business Administration, Farhat Abbas Steef University, Algeria.
- International Shari'ah Research Academy for Islamic Finance (ISRA)** (2014) Islamic Financial System - Principles & Operations, Translation of SABIC Chair for Islamic Financial Market Studies, Imam Muhammad Bin Saud Islamic University, Riyadh.
- Islamic Financial Services Board (IFSB)** (2005) Standard No. 1, The Guiding Principles of Risk Management for Institutions (other than insurance institutions) Offering Only Islamic Financial Services, IFSB Published Standards, Kuala Lumpur, Malaysia.
- Islamic Financial Services Board (IFSB)** (2006) Standard No. 3, The Guiding Principles on Corporate Governance for Institutions Offering Only Islamic Financial Services, IFSB Published Standards, Kuala Lumpur, Malaysia.
- Islamic Financial Services Board (IFSB)** (2009) Standard No. 10, The Guiding Principles on *Shari'ah* Governance Systems for Institutions offering Islamic Financial Services, IFSB Published Standards, Kuala Lumpur, Malaysia.
- Salameh, K.M. and Al wakeel , M.K.** (2010) The Global Financial Impacts and its Impacts on the World Economy, Islamic Countries and Islamic Solutions, Dar Al-Nahda Al Arabiya, First Edition.
- Siddiqi, Muhammad Nejatallah** (1985) Banking without Interest, Translation of Scientific Council of King Abdul Aziz University, Saudi Arabia.

## **The Impact of Governance Mechanisms on Profitability of Islamic Banks in the GCC Countries During 2005-2016**

**Abdulhadi Abdulrahim Tashkandi**

*Islamic Economics, Umm al-Qura University, Makkah, Saudi Arabia*

**ABSTRACT:** This study aims to explore the impact of applying the governance mechanisms on the profitability of Islamic banks in the GCC countries. The sample of the study is based on twenty-four full-fledged Islamic banks over the period from 2005 to 2016 in five GCC countries. The study utilizes a dynamic panel model that allows for persistence in bank profitability, and estimate the model using the Generalized Methods of Moment (GMM) estimator. Return on assets and return on equity have been used as alternative measures of bank profitability. The results of the research suggest there is a strong relationship between the variables of governance and profitability of Islamic banks. It was found that the number of members of the *Sharī'ah* board positively affects bank profitability, while the size of the Board of Directors and the number of independent members of the Board of Directors negatively affect bank profitability. Furthermore, the results showed that the size of the bank, the capital adequacy ratio, cash liquidity and interest rate were positive determinants of the profitability of Islamic banks.

**KEYWORDS:** Corporate Governance, *Sharī'ah* Governance, Profitability, Islamic Banks, GCC.

**JEL CLASSIFICATION:** C3, C23, G3, P43

**KAUJIE CLASSIFICATION:** L33, T4